

العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2010-2020

The Relationship Between Tax Expenditures and Economic Growth in Algeria Empirical Study During the Period 2010-2020

نجيم بن منصور^{*1}

Nadjim benmansour¹

مخبر بحث التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر

جامعة وهران 2 (الجزائر)، benmansour.nadjim@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام : 2023/10/05 ؛ تاريخ القبول: 2023/12/30؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: عدة دول عبر العالم تستخدم النفقات الجبائية (التحفيزات الجبائية) لجذب الاستثمار وترقية النشاط

الاقتصادي. الهدف منها زيادة قيمة الاستثمارات و توسعة دائرة الأنشطة الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

النموذج القياسي المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. تستخدم الدراسة المتغير المستقل

التحفيزات الجبائية للتعبير عن النفقات الجبائية؛ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي.

تستخدم الدراسة كذلك كل من النفقات العمومية، الاستثمار، سعر الصرف والتضخم؛ كمتغيرات تحكم. النتيجة الرئيسية لهذا

البحث تتمثل في وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي، أين كانت الاحتمالية معنوية في حدود

مستوى المعنوية 10%، حيث التغير في قيمة النفقات الجبائية بنقطة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي بـ 0.02 نقطة،

و هو أثر ضعيف. في حين أن اختبار السببية أظهر انه لا توجد علاقة سببية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: نفقات جبائية، نمو اقتصادي، نموذج ARDL، اختبار السببية.

تصنيفات JEL : C52, O47, E62.

Abstract: Several countries around the world, use tax expenditures (tax incentives) to attract investment and promote economic activity. The goal is to increase investment and expand the range of economic activities. This study aims to investigate the relationship between tax expenditure and economic growth in Algeria during the period 2010-2020. The econometric model used in the study is the ARDL model. The study uses the independent variable tax incentives to reflect tax expenditures and the dependent variable Gross Domestic Product (GDP) per capita to reflect economic growth. The study also uses the public expenditures, investment, exchange rate and inflation as control variables. The main finding of this research is the existence of long-term positive relation between the tax expenditures and the economic growth, where the probability was significant less than 10%, as the change in tax expenditures index by one point leads to a change in the economic growth by 0.02 points, which is a weak effect. while, the test of causality showed that there is no causal relationship between the tax expenditures and the economic growth.

Keywords: Tax Expenditures, Economic Growth, ARDL Model; The Causality Test

JEL Classification Cdoes : E62, O47, C52.

^{*}-المؤلف المرسل: نجيم بن منصور، البريد الإلكتروني: nadjimmail82@yahoo.fr

تمهيد

تعتبر النفقات الجبائية إحدى وسائل السياسة المالية المتبعة من قبل أغلب الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، لتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق الثروة، والحصول على مؤشرات اقتصادية ايجابية لاحقاً. فهي على الرغم من أن هيكلها مبني على جانب الإيرادات الجبائية تقوم مقام النفقات العمومية لكن بصفة غير مباشرة. فمثلاً في الدنمارك يتم منح مساعدات مباشرة لرب العائلة الذي لديه أطفال تحت كفالتة، والتي تظهر في جانب النفقات العمومية، في حين أنه في الو.م.أ يتم تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة لرب العائلة الذي لديه أطفال، أين يحصل على نفس المساعدة لكن بصيغة مختلفة. فالمبتغى واحد لكن الأسلوب مختلف، وهنا يكمن أوجه الاختلاف بين النفقات المباشرة (النفقات العمومية)، والنفقات غير المباشرة (النفقات الجبائية)، حيث تظهر هذه الأخيرة في جانب الإيرادات عوض جانب النفقات، تترجم بالتخلي عن إيرادات بقيمة المساعدات و الامتيازات الممنوحة (christopher & mario, 2019).

في تقرير عن متوسط إجمالي النفقات الجبائية في دول العالم خلال 30 سنة السابقة، تمثل النفقات الجبائية حوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 24% من مجموع الإيرادات الجبائية. تصدر القائمة روسيا الاتحادية تليها هولندا، فنلندا (Flurim, Agustín, & Christian, 2022).

الإجماع على أهمية النفقات الجبائية في بلورة السياسة الاقتصادية للدولة، جعل كل من منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقدم على إصدار تقارير دورية، كدليل لدى صناع القرار للتمكن من استخدام هذه المحفزات الضريبية والاختيار الأمثل بينها للحصول على نتائج ايجابية أكبر من قيمة الموارد التي تخلت عنها (United Nations & CIAT, 2018). فحسب المنظمات الأربعة، إن تحقيق التوازن الصحيح بين نظام ضريبي جذاب للاستثمار المحلي والأجنبي، باستخدام الحوافز الضريبية، وتأمين الإيرادات اللازمة للإنفاق العام؛ معضلة سياسية رئيسية (Hania & Victor, 2020).

الجزائر كبقية الدول الأخرى تسعى في سياستها الحكومية إلى تنوع اقتصادها بتشجيع مختلف النشاطات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات التي تقدم قيمة مضافة، وتحقق نمواً اقتصادياً، معتمدة في ذلك على النفقات الجبائية المرافقة لكل من المشاريع المستفيدة من خدمات كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، صندوق التأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكذا الامتيازات الجمركية في المعاملات التجارية ضمن مناطق التبادل الحر و الاتفاقات التجارية الأخرى. كلها امتيازات و تحفيزات جبائية تدخل في خانة النفقات الجبائية، تمثل إيرادات تم التخلي عنها أملاً في الحصول على نمو اقتصادي مطرد مستقبلاً.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل هناك أثر حقيقي للنفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

1-1-فرضية الدراسة: للإجابة عن الإشكالية يمكن صياغة فرضيتين:

أ- هناك علاقة طويلة الأجل بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي.

ب- هناك علاقة سببية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي.

1-2-أهداف الدراسة: الهدف من الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين النفقات الجبائية ومعدل النمو الاقتصادي في

الجزائر، مع اختبار وجود العلاقة السببية بين المتغيرين باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

1-3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً محورياً يصب في خطط السياسة المالية للدولة ويمس طبيعة النظام الجبائي المتبع

من قبلها، يتمثل في مفهوم النفقات الجبائية وعلاقته وأثره على النمو الاقتصادي. الموضوع يعتبر جديدا متجددا أخذ حظا وافرا من الدراسات البحثية سواء من قبل الباحثين الأكاديميين أو المنظمات والهيئات الدولية، في حين نسجل أن هناك ندرة نسبية في الدراسات الاقتصادية القياسية حول الموضوع في الجزائر. فالسبب يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر البيانات الدقيقة حول قيمة النفقات الجبائية وعدم توفر قاعدة بيانات دقيقة حول ذلك، مقارنة بباقي الدول الأخرى التي تخصص تقريرا سنويا حول النفقات الجبائية؛ حيث أن أغلب المعلومات المستعملة في الدراسة حول قيمة النفقات الجبائية تم جمعها من التقارير التقييمية لمجلس المحاسبة حول المشاريع التمهيدية لقوانين تسوية الميزانية.

1-4- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بمصطلحات البحث، وفي تحليل مخرجات الدراسة القياسية، وعلى المنهج القياسي الكمي بالاعتماد على برنامج evIEWS13 في تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. أما عن مصادر البيانات فقد تم الحصول عليها من المواقع الرسمية على شبكة الانترنت لكل من مجلس المحاسبة، المديرية العامة للميزانية، والبنك الدولي .

1-5- حدود الدراسة:

شملت الدراسة الفترة الزمنية الفصلية (ربع سنوية) من سنة 2010 إلى سنة 2020، وهي فترات تبدو مناسبة و مقبولة عندما نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وتسمح لنا بذلك بدراسة أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

1-6- الدراسات السابقة:

استندت الورقة البحثية على مجموعة من البحوث والدراسات التي حاولت تفسير العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي بصيغة مباشرة، أو بين النفقات الجبائية ومحددات النمو الاقتصادي؛ حيث اختلفت النتائج بين الدراسات باختلاف الدول و تفاوت التقدم الاقتصادي بينها، نعرض بعضها على النحو التالي:

-دراسة (Fernando Silva, Nathalia Thais Costa, Ângela Cristina dos Santos, &

Nilton Marques, 2021) حيث سعت الدراسة إلى التحقق من مشاركة الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات في نمو

دخل الفرد في منطقة مارانهاو، إحدى الولايات الشمالية لدولة البرازيل. البرامج التي تم تحليلها هي: "PróMaranhão" و "Mais Empresas" وكانت فترة الدراسة بين عامي 2010 و 2017. المنهجية المستخدمة هي تحليل البيانات المتعلقة بآثار الحوافز الضريبية على توليد فرص العمل والدخل من الناتج المحلي الإجمالي. النتائج الرئيسية للبحث خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو العمالة والدخل في ولاية مارانهاو، وأن السياسة التي اعتمدها الحكومة في منح الحوافز الضريبية، من خلال برامج PróMarhães و Mais Empresas، ساهمت في النمو الاقتصادي، وبالتالي حققت بعض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها.

-دراسة (Erick, 2023)، حيث سعت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير الإعانات الحكومية والحوافز الضريبية

على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية بالتركيز على اقتصادات كل من إندونيسيا و كينيا و ماليزيا و تركيا، بالاعتماد على برنامج STATA15، وباستخدام بيانات ثانوية من عام 2010 إلى عام 2021. أجرى الباحث تحليل الانحدار على البيانات المقطعية باستخدام منهج (generalized estimating equation) GEE، حيث يرى الباحث أنها الطريقة المناسبة التي يمكن أن تحاكي المجتمع ككل، لاسيما إذا كانت البيانات مترابطة، بخلاف الانحدارات التقليدية

الأخرى التي تعتبر الترابط بين بيانات الدراسة أهم عائق في تقديرها. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات إيجابية ومعنوية للدعم على الاستثمارات والنمو الاقتصادي؛ وسجلت الحوافز الضريبية على الإنتاج والمبيعات، والتحويلات، والضرائب على الأرباح والمكاسب الرأسمالية؛ تأثيراً إيجابياً غير ملحوظ على الاستثمار؛ إلا أن التأثيرات كانت ضئيلة وسلبية على النمو الاقتصادي.

-دراسة (Ivana & Darko, 2017)، حيث اعتمد الباحثان على نهج كمي لجمع البيانات الأولية من خلال استطلاعات المستثمرين الأجانب المستفيدين من امتيازات و تحفيزات جبائية في صربيا ، ومقارنة البيانات التي تم جمعها وتحليل السببية للظواهر التي تم البحث عنها. وفقاً لنتائج البحث ، ان أهم الحوافز الضريبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يقومون بأعمال تجارية في صربيا؛ تلك المتعلقة بالضريبة على دخل الكيانات القانونية، والحوافز الضريبية لتوظيف موظفين جدد، والحوافز الضريبية لشركات التصدير، مع أهمية الحوافز الأخرى أقل بكثير. فحسب الاستطلاع ، من أجل جعل بيئة الأعمال في صربيا مناسبة للمستثمرين الأجانب ووفقاً لتوقعاتهم، من الضروري إبراز أهمية هذه الحوافز الضريبية؛ حيث أكدوا على ضرورة التزام واضعي السياسات الاقتصادية في صربيا على تنفيذ الحوافز التجارية التفضيلية بشكل مناسب. من خلال تحليل الباحثين للنتائج التي تم الحصول عليها ، اتضح أن هناك احتمالات جيدة لزيادة تدفق رأس المال الأجنبي. لتحقيق ذلك ، من الضروري أن تقدم للمستثمرين مجموعة واسعة من الحوافز الضريبية في أقرب وقت ممكن ، مع مراعاة المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على المستثمرين عند اختيار صربيا كوجهة استثمارية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي.

-دراسة (Eric J, 2000) حيث أشارت الدراسة إلى تزايد استخدام الحوافز الضريبية بدلاً من الإنفاق المباشر لتعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ يمكن للإعفاءات الضريبية أن تحل محل برامج الإنفاق بنفس التأثيرات على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل ، وهي تحل محلها بشكل متزايد. يضيف الباحث انه يجب الاختيار بين النفقات المباشرة و النفقات الجبائية على الرغم من اختلاف تكاليف الإدارة فيما بينها ، اعتماداً على ميزات تصميم البرنامج. في حين أن الاختيار بين الاثنين يجب أن يتم على أساس كل حالة على حدة ، فإن الاستخدام المتزايد للنظام الضريبي للسياسة الاجتماعية يثير مخاوف أوسع بشأن المساواة السياسية.

-دراسة (Meredith A, 2017) ، وهي عبارة عن فصل من كتاب منشور على المكتبة الالكترونية لصندوق النقد الدولي؛ أبرزت أن الحوافز الضريبية منتشرة بشكل كبير في منطقة البحر الكاريبي، وكانت جزءاً لا يتجزأ من الأنظمة الضريبية منذ السبعينيات. وقد تم سنها لجذب الاستثمار الخاص في السياحة والتصنيع والصناعات الزراعية في محاولة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن صادرات السلع الأساسية - السكر والموز - التي تأثرت سلباً بتفكيك ترتيبات التجارة التفضيلية مع أوروبا في التسعينيات. وبشكل عام، تم تقديم الامتيازات للاستثمار في قطاعات مثل السياحة والتصنيع من خلال تشريعات مستهدفة، مثل قانون الحوافز المالية، وقانون مساعدات الصناعات الرائدة، وقانون المساعدات الفندقية. خلصت الدراسة إلى أن التحفيزات الجبائية ساعدت في جذب الاستثمارات في المنطقة، وخاصة في مجال السياحة، ولكن بتكلفة كبيرة، ولا سيما خسائر في الإيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأوضاع المالية الضعيفة بالفعل وتقويض استقرار الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك، تعمل الحوافز على خلق ساحة لعب غير متكافئة، حتى بالنسبة للشركات المماثلة..

من خلال هذه الدراسات السالفة الذكر نلاحظ أن هناك تباين بين النتائج و تضارب في الآراء بين الباحثين حول أهمية النفقات الجبائية و جدواها الاقتصادي بين السلب و الإيجاب ، مما يعزز ضرورة دراسة هذه العلاقة بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في دولة الجزائر؛ و معرفة واقع وأثر المتغير الأول على المتغير الثاني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للنفقات الزمنية الموزعة .

2-الإطار النظري للدراسة:

2-1- مفهوم النفقات الجبائية:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية النفقات الجبائية على أنها، تحويل الموارد العامة التي يتم تحقيقها من خلال تخفيض الالتزامات الضريبية فيما يتعلق بالمعدلات الضريبية المرجعية، بدلا من الإنفاق المباشر (Salvador, Francesco, Luca, & Sara, 2016). العديد من دول المنظمة يعتبرون النفقات الجبائية ، تخفيف جبائي، دعم جبائي، مساعدات جبائية(OECD, 2010) .

حسب (Kevin, 2002) إن التحفيزات الجبائية(النفقات الجبائية) هي كل تصرف جبائي من شأنه أن يمنح لمشروع استثمار مؤهل، فارقا تفضيليا، عن المعالجة الجبائية لكل الاستثمارات الأخرى بشكل عام. فضلا عن ذلك أن الامتيازات الجبائية تمنح فقط لبعض المشاريع فقط، فالتخفيض العام للضرائب على جميع الاستثمارات لا يعتبر تحفيزا جبائيا. وحسب (Justin, 2014) النفقات الجبائية هي إيرادات ضائعة ناتجة عن اختلاف المعالجة الضريبية أو التفضيلات الضريبية لقطاعات معينة، أنشطة، مناطق أو أعوان، يمكن أن تتخذ عدة أشكال مثل : التخفيض في معدل الاقتطاع من المصدر، إعفاء ضريبي على الوعاء، معدلات منخفضة عن معدلات النظام العام، قرض ضريبي، أو ترحيلات ضريبية. أما التعريف الصريح للنفقات الجبائية المعتمد في الجزائر، فيسند إلى التعريف الصادر في تقرير وزارة المالية الجزائرية حول المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، أين عرفها على أنها امتيازات تمنحها الدولة بقصد تشجيع الأنشطة والمناطق والمؤسسات أو الفئات الاجتماعية، وذلك عن طريق الإعفاء الطوعي لجزء من عائدات الضرائب. الهدف من هذه المزايا هو تشجيع صنف من الخاضعين للضريبة ، أو نوع من المنتجات أو الخدمات، أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي، أو ثقافي، أو جهات جغرافية (مجلس.المحاسبة، 2022) (بن منصور، 2022). انطلاقا من التعاريف أعلاه وجب أن نعرف النظام الضريبي (الجبائي) الجزائري المرجعي أولا، حتى يتسنى لنا إمطة اللثام عن أهم التفضيلات والامتيازات التي تخرج عن النطاق العام للضريبة وتمنح سواء لفئة معينة من النشاطات أو عينة من المكلفين بالضريبة وتدخل بذلك في السياسة الضريبية للدولة.

2-2-النظام الضريبي الجزائري:

للنظام الضريبي مفهومان؛ أحدهما ضيق يتمثل في مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل؛ وثانيهما واسع؛ يتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية الاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معاً، وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة علمية للسياسة الضريبية في المجتمع (حجازي، 2001).

من خلال المفهومين السابقين، يتضح أن هناك تكامل أو ترابط وثيق بين النظام الضريبي والسياسة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة تستمد قوتها و فعاليتها انطلاقا من النظام الضريبي المرجعي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي يقوم على التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة؛ يعزز صدق هذه التصريحات من عدمه، أجهزة الرقابة الجبائية المسخرة للإدارة الضريبية. يتشكل النظام الضريبي من ثلاث أنظمة فرعية إلى جانب مجموعة من الاقتطاعات الأخرى نوجزها على النحو التالي:

2-2-1- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة:

يخضع لهذا النظام الضريبي الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون أنشطة تجارية، صناعية، حرفية، وأنشطة غير تجارية وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية، ويحققون رقم أعمال سنوي لا يتجاوز ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000 دج). معدلات الضريبة الجزائية الوحيدة إثنين؛ 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع، 12% بالنسبة لباقي الأنشطة الأخرى.

يستثنى من الخضوع إلى هذا النظام حتى إن لم يتعدى رقم الأعمال 8.000.000 دج، الأنشطة الثمانية التالية: الترقية العقارية، أنشطة الاستيراد للبيع على الحالة، البيع بالجملة، الأشغال العمومية البناء و الري، الإطعام و الفنادق المصنفة، تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، المؤسسات الصحية الخاصة و مخابر التحليل، الأنشطة الممارسة من قبل الوكلاء. يطبق معدل 5% على هامش الربح عوض رقم الأعمال بالنسبة لأنشطة بيع المنتجات ذات هامش ربح محدد حسب التنظيم المعمول به، و الذي يقل عن معدل الضريبة الجزائية 5%، وحتى ذلك الذي يتعدها بالنسبة للمواد المقننة. (المادة 282 مكرر 2 من ق ض م ر م)، (المادة 15 من قانون المالية 2023).

لا يخضع المكلفين لهذا النظام إلى الرسم على القيمة المضافة و لا إلى الرسم على النشاط المهني.

2-2-2- النظام المبسط

نظام مستحدث حسب قانون المالية 2022 يمس الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون أنشطة حرة غير تجارية مثل المحاسب، المحامي، الطبيب، وكان رقم الأعمال المحقق أكبر تماما من 8.000.000 دج (المادة رقم 1-22 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة).

نظام الإخضاع لهذا النظام هو نظام الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث يخضع المكلفين إلى الرسم على القيمة المضافة، ومعفيين من الرسم على النشاط المهني.

2-2-3- نظام الربح الحقيقي

يخضع لهذا النظام تحت مظلة نظام الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الأشخاص الطبيعيين الذين حققوا رقم أعمال أكبر من 8.000.000 دج، إضافة إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون إحدى الأنشطة المستثناة من نظام الضريبة الجزائية الوحيدة المذكورة سابقا.

يخضع لهذا النظام في إطار الضريبة على أرباح الشركات IBS، الأشخاص المعنويين ممثلون في الشركات مهما كان شكلها و غرضها، ومهما كان رقم الأعمال المحقق، باستثناء شركات الأشخاص: شركات المساهمة، إلا إذا اختارت هذه الأخيرة الخضوع لـ IBS؛ الشركات المدنية التي لا تتخذ شكل شركة بالأسهم، إلا إذا اختارت هذه الأخيرة الخضوع لـ IBS.

وكذا هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري....(المادة 136 من ق ض م ر م)

يخضع المكلفون في ظل هذا النظام إلى الرسم على القيمة المضافة في حدود معدلين؛ المعدل العام 19% أو المخفض 9%؛ و الرسم على النشاط المهني في حدود 1.5% لكل الأنشطة مع مراعاة الإعفاءات، ماعدا الإنتاجية منها فهي معفاة من هذا الرسم بموجب قانون ض م ر م 2022؛ و 3% بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

أما بخصوص معدلات الضريبة على أرباح الشركات IBS، فهناك أربعة معدلات: 19% بالنسبة لنشاط إنتاج السلع، 23% بالنسبة لنشاط الأشغال العمومية البناء و الري، وكذا الأنشطة السياحية و الحموية باستثناء وكالات الأسفار، 26% باقي الأنشطة، 10% بالنسبة لمؤسسات الإنتاج عندما تعيد استثمار الأرباح في حصص رأسمال شركة أخرى بنسبة على الأقل 90%.

أما الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي سواء في ظل النظام المبسط أو النظام الحقيقي، فيتم ذلك انطلاقا من الجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم 1: الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	الفارق في الشريحة	معدل الضريبة	IRG
لايتجاوز 240.000	/	0%	0
من 240.001 إلى 480.000	240.000	23%	55.200
من 480.001 إلى 960.000	480.000	27%	129.600
من 960.001 إلى 1.920.000	960.000	30%	288.000
من 1.920.001 إلى 3.840.000	1920.000	33%	633.600
أكثر من 3.840.000		35%	
مجموع الضريبة على الدخل الإجمالي واجبة الدفع			
.....			

المصدر: قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022

فضلا عن الأنظمة السالفة الذكر هناك نظام الاقتطاع من المصدر بمعدلات مختلفة، ثابتة و متغيرة ينطبق على مداخيل معينة

حسب التشريع، سواء كانت تابعة لأشخاص طبيعيين أو معنويين.

2-3-أنواع النفقات الجبائية

تتجسد النفقات الجبائية في قيمة الامتيازات والتفضيلات الجبائية الممنوحة من قبل الدولة لفئة معينة من الأنشطة والأعوان الاقتصاديين، تأخذ شكل إعفاء ضريبي، تخفيض ضريبي، قرض ضريبي، إعفاء من الحقوق الجمركية وغيرها من الممارسات التي تخرج عن نطاق النظام العام للجبائية.

كل هذه الأشكال يمكن أن نجدها سواء بصفة مستقلة لبعض الأنشطة و السلع المحددة عن طريق التنظيم، أو مرفوقة بالمشاريع الاستثمارية المنجزة ضمن آليات الدعم الحكومي على غرار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات ANADE، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وكذا المشاريع المسجلة في الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار AAPI؛ فضلا عن ذلك اتفاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، و اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (بن منصور، 2022).

فمثلا بالنسبة للمزايا الممنوحة للمشاريع المسجلة في الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار، نجد منها على سبيل الذكر لا الحصر؛ الإعفاءات في مرحلة الانجاز؛ على غرار الإعفاء من الحقوق الجمركية و كذا الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل في نشاط الاستثمار، الإعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات ابتداء من سنة اقتناء العقار الذي يدخل في نشاط الاستثمار، الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة للعقود التأسيسية للشركة و كذا الزيادات في رأسمال. وإعفاءات في مرحلة الاستغلال، مثل الإعفاء لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني، وتصل مدة الإعفاء إلى 10 سنوات بالنسبة للمناطق المراد ترقيتها من خلال التنظيم مثل الهضاب و الجنوب . أما بالنسبة للمزايا الممنوحة للمشاريع المنجزة ضمن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ فنجد بعنوان الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة كل من التجهيزات المقتناة التي تدخل في انجاز الاستثمار أو توسعته، اقتناء السيارات السياحية التي تعد الوسيلة الرئيسية للنشاط، خدمات القروض البنكية، التأمين و التهيئة المرتبطة بانجاز الاستثمار. و بخصوص الحقوق الجمركية فهناك تخفيض يقدر ب 5% على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار، وكذا السيارات السياحية عندما تكون الوسيلة الرئيسية للنشاط.

أما بعنوان النظام الحقيقي (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني) أو الضريبة الجزائرية الوحيدة، فهناك إعفاء لمدة 3 سنوات من دفع الضريبة المعنية، تستفيد من 3 سنوات إضافية أخرى لتصبح 6 سنوات

عندما تكون المشاريع المستفيدة من خدمات آليات الدعم الحكومي في منطقة يراد ترقيةها حسب التنظيم، تضاف إليها 2 سنتين من الإعفاء إذا التزم صاحب المشروع بتوظيف 3 موظفين على الأقل لعقد غير محدد المدة. عندما تقع هذه المشاريع المنجزة من قبل الخاضعين للنظام الحقيقي (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات) في منطقة يمسه تمويل الصندوق الخاص لتطوير الجنوب، يستفيدون من إعفاء لمدة 10 سنوات. فضلا عن الامتيازات السالفة الذكر، نجد امتيازات أخرى ناتجة عن الأنشطة الممارسة في منطقة التبادل الحر، و تلك الناتجة عن الاتفاقيات الجبائية مع مختلف الدول العربية والأوروبية (وزارة المالية، 2023).

3- الطريقة و الأدوات

3-1- النموذج المستعمل

من أجل قياس أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين عامي 2010 و 2020، قمنا بصياغة النموذج على النحو التالي :

$$GDP = f(DFISC, DPUB, INVEST, EXCHRATE, INF)$$

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 DFISC_t + \beta_2 DPUB_t + \beta_3 INVEST_t + \beta_4 EXCHRATE_t + \beta_5 INF_t + \varepsilon$$

حيث تمثل:

GDP : يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي (البنك الدولي).

DFISC: يمثل النفقات الجبائية أو مجموع الامتيازات الجبائية الممنوحة للأفراد والمؤسسات الطبيعية و المعنوية التي تزاوّل نشاطات تجارية و غير تجارية (الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة).

أما متغيرات التحكم (control variables):

DPUB: تمثل النفقات العمومية التي تجمع بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز (المديرية العامة للميزانية).

INVEST: الاستثمار أو مخزون رأس المال، حسب قاعدة بيانات البنك الدولي، يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، وتشمل الأصول الثابتة كل من تحسينات الأراضي ومشتريات الآلات والمكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية؛ والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و يعبر عنه بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي).

EXCHRATE: يمثل سعر الصرف الرسمي لعملات دول محل الدراسة مقابل الدولار الأمريكي كمتوسط سنوي (البنك الدولي).

INF: يقاس بمؤشر أسعار المستهلك كنسبة مئوية للتغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي قد يتم تعديلها أو تغييرها على فترات زمنية محددة (البنك الدولي).

حيث β تمثل معامل تقدير المعادلة، t تمثل السنة.

اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية الموزعة (ARDL) في تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، بين المتغير التابع GDP، والمتغيرات التفسيرية (DFISC, DPUB, INVEST, EXCHRATE, INF)، في معادلة واحدة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta GDP_t = & \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} \Delta DFISC_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{3i} \Delta DPUB_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_{4i} \Delta INVEST_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{5i} \Delta EXCHRATE_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{6i} \Delta INF_{t-i} \\ & + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 DFISC_{t-1} + \lambda_3 DPUB_{t-1} + \lambda_4 INVEST_{t-1} \\ & + \lambda_5 EXCHRATE_{t-1} + \lambda_6 INF_{t-1} + \epsilon \end{aligned}$$

حيث: Δ تمثل الفرق الأول (First Difference Operator)، p تمثل عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع (GDP)، و q يمثل عدد فترات الإبطاء للمتغيرات التفسيرية DFISC, DPUB, INVEST, EXCHRATE, INF

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_K$: تمثل معلمات الأجل القصير لمتغيرات الدراسة؛ و $\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_k$ تمثل معلمات الأجل الطويل. يتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من خلال فرضيتين هما: **فرضية العدم H_0** : وتنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) و تكتب على الشكل التالي:

$$H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \dots = \lambda_k = 0$$

الفرضية البديلة H_1 : و تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، و تكتب الفرضية على الشكل التالي: $H_0 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \dots \neq \lambda_k \neq 0$

تم الاعتماد في تحديد هذا النموذج القياسي على بيانات من الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة، المديرية العامة للميزانية و البنك العالمي، تم تحويل البيانات إلى اللوغاريتم العشري، لتقليصها حتى تسهل الدراسة.

3-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية اعتمدنا على اختبار ديكي فولر باعتباره أشهر و أكثر الاختبارات استعمالا لمعرفة وجود جذر الوحدة من عدمه. فوجود جذر الوحدة (Unit Root) يترجم إلى عدم استقرارية السلسلة بوجود انحدار زائف وبالتالي مشاكل في التحليل القياسي.

فبعد تحديد فترات الإبطاء لكل متغير، قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة و أسفرت النتائج عن التالي:

الجدول رقم 2: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

متغيرات الدراسة	المستوى			مرشح الفروق من الدرجة الاولى		
	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	دون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	دون حد ثابت و اتجاه عام
	prob	prob	prob	prob	prob	prob
GDP	0.3263	0.8878	0.3844	0.000	0.000	0.000
DFISC	0.7286	0.2359	0.5080	0.000	0.000	0.000
DPUB	0.4702	0.0691	0.9096	0.000	0.000	0.000
INVEST	0.9860	0.1829	0.9777	0.000	0.000	0.000
EXCHRATE	0.3261	0.7929	0.3451	0.000	0.000	0.000
INF	0.4876	0.4047	0.3776	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS13

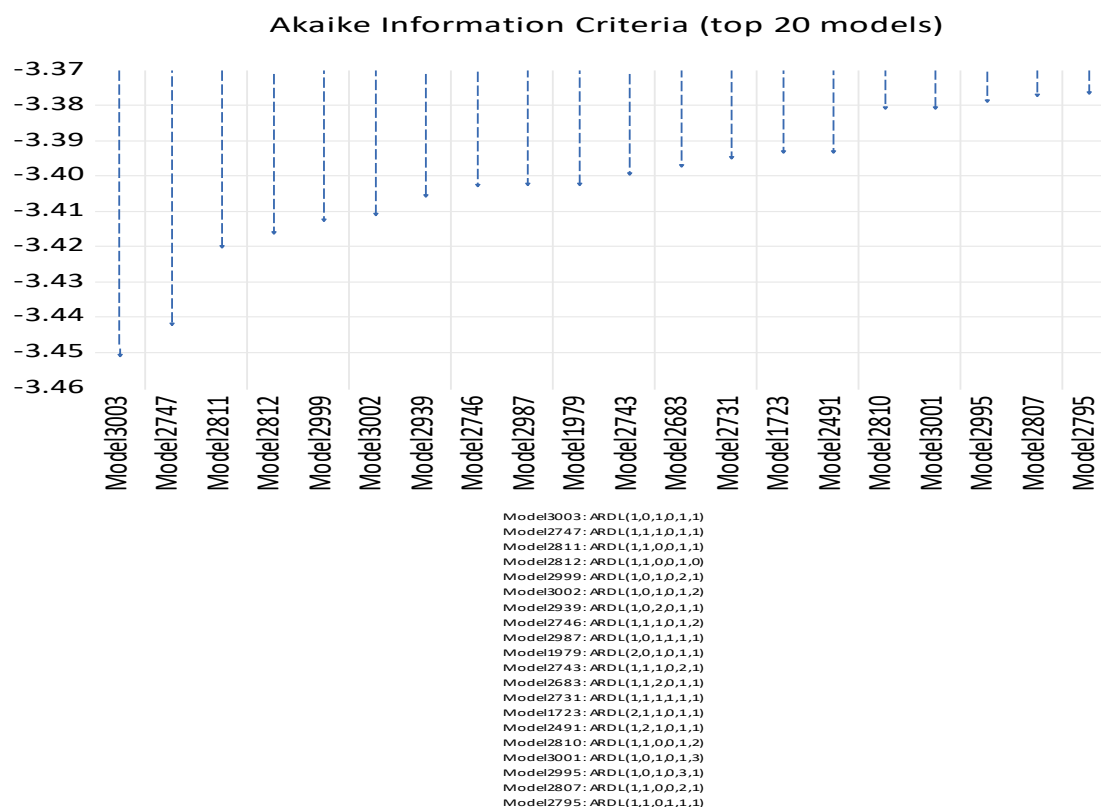
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة تستقر عند الفرق الأول، مما يخول لنا استخدام نموذج ARDL المقترح من قبل (Shin، Pesaran، و Smith، 1999,2001) في تقدير العلاقة بين المتغيرات.

3-3- تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

هناك عدة معايير إحصائية تستخدم لتحديد فترات الإبطاء، الغرض منها العمل على تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، من بينها (Akaike(AIC)، Schwarz-Bayesian(BIC)، Hannan-Informatin Criteria، و Quinn(HQ).

في دراستنا هاته تم الاعتماد على مخرجات معيار akaike أين اختار لنا أفضل 20 نموذج من أصل 3072 نموذج شكلت مدد الإبطاء (1,0,1,0,1,1) (أقل قيمة لمعيار AIC) عدد الفترات المثلى لمتغيرات الدراسة على التوالي (GDP, DFISC,DPUB,INVEST, EXCHRATE,INF)، مثلما يبينه الشكل أسفله.

الشكل رقم 1 : فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews13

3-4- اختبار جودة النموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL كان لابد من التأكد من جودة النموذج من أجل التأكد من خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير؛ بمعنى أن أخطاء النموذج مستقلة بصورة تسلسلية، لأنه بخلاف ذلك يكون تقدير معاملات النموذج غير متسق. وعليه يظهر من خلال بيانات الجدول رقم 3 أن قيمة معامل R^2 بلغت 0.958098 (95.81%)، ممثلة درجة تأثير المتغيرات المدرجة في النموذج على النمو الاقتصادي، وهي درجة تأثير قوية، بالإضافة إلى أن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية كلية ترجمتها احتمال إحصائية فيشر المقدرة بـ 0.0000 وهي أقل من 5%. كما أن قيمة اختبار ديرين واطسون DW بلغت 1.980836، وهي عبارة عن تشويش أبيض وتعتبر قيمة مضللة لا يتم الاعتماد عليها في نماذج الانحدار الذاتي VAR.

الجدول رقم 3 : نتائج تقدير نموذج ARDL لنموذج الدراسة

Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 07/30/23 Time: 17:52
 Sample: 2010Q2 2020Q4
 Included observations: 43
 Dependent lags: 3 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): DFISC DBUDGET INVEST
 EXCHRATE INF
 Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 3072
Selected model: ARDL(1,0,1,0,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.687945	0.110605	6.219845	0.0000
DFISC	0.006598	0.003370	1.957766	0.0588
DBUDGET	0.314464	0.139188	2.259275	0.0306
DBUDGET(-1)	-0.318071	0.120034	-2.649844	0.0123
INVEST	-0.118457	0.087439	-1.354742	0.1847
EXCHRATE	1.949569	0.413399	4.715954	0.0000
EXCHRATE(-1)	-1.052461	0.479911	-2.193036	0.0355
INF	-0.083718	0.029613	-2.827093	0.0079
INF(-1)	0.077561	0.031216	2.484616	0.0182
C	1.986186	2.298741	0.864032	0.3938
R-squared	0.958098	Mean dependent var	8.417550	
Adjusted R-squared	0.946670	S.D. dependent var	0.169712	
S.E. of regression	0.039192	Akaike info criterion	-3.440257	
Sum squared resid	0.050689	Schwarz criterion	-3.030676	
Log likelihood	83.96553	Hannan-Quinn criter.	-3.289216	
F-statistic	83.83814	Durbin-Watson stat	1.980836	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات 13 eviews

اختبارات التشخيص: سوف نستخدم اختبارين من أجل الحكم على مدى اجتياز النموذج المقدر للاختبارات القياسية:
- **اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH:** أين بلغت قيمة (1) Prob. Chi-Square 0.8375 و هي أكبر من 5% و بالتالي يتم قبول فرضية العدم H_0 القائلة بتجانس البواقي و عدم احتوائها اختلاف التباين.

الجدول رقم 4: اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.040083	Prob. F(1,40)	0.8423
Obs*R-squared	0.042045	Prob. Chi-Square(1)	0.8375

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات 13 eviews

- **اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:** أين بلغت قيمة (2) Prob. Chi-Square 0.7471 و هي أكبر من 5% ، و بالتالي قبول فرضية العدم H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (البواقي غير مرتبطة ذاتياً).

الجدول رقم 5: اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

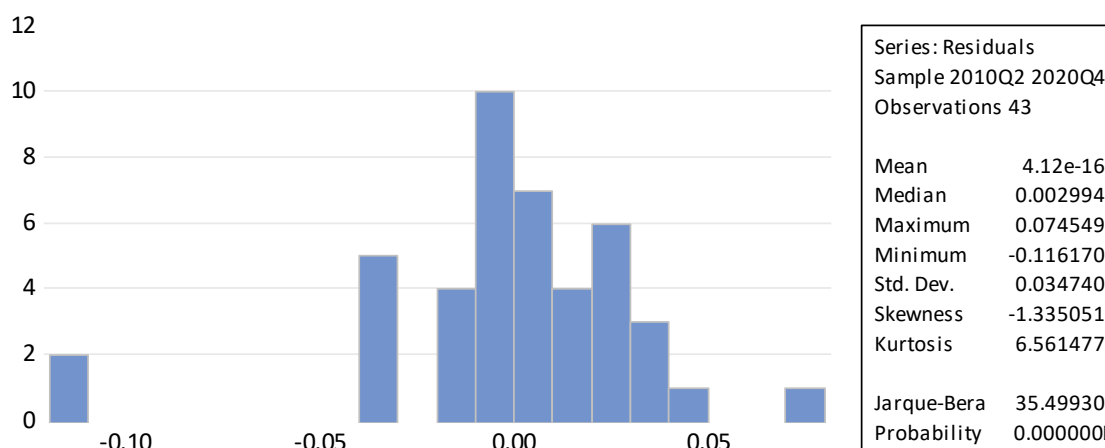
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.213044	Prob. F(2,31)	0.8093
Obs*R-squared	0.583011	Prob. Chi-Square(2)	0.7471

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات 13 eviews

فضلا عن الاختبارين السابقين استخدمنا اختبار Jarque-Bera، مثلما يبينه الشكل رقم 2، وذلك للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار 0.000 وهي اقل من 5%، و بالتالي سوف نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ونقبل الفرضية البديلة، و التي تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا. لكن بحكم أن حجم العينة أكبر من 30، فإن مشكل التوزيع غير الطبيعي لا يؤثر على التحليل حسب النظرية الحدية المركزية (theorem central limit) (دودين، 2013).

الشكل رقم 2 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات 13views

3-5- اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) لنموذج ARDL

من أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه، قمنا بتطبيق اختبار الحدود الذي يقوم على فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج، و الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج.

الجدول رقم 6 : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 43

Test Statistic			Value			
F-statistic			2.137197			
		10%	5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
40	2.306	3.353	2.734	3.920	3.657	5.256
45	2.276	3.297	2.694	3.829	3.674	5.019
Asymptotic	2.080	3.000	2.390	3.380	3.060	4.150

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة F المحسوبة تقدر بـ 2.137197 و هي أصغر من الحدود العليا لقيم F الجدولية المقابلة لجميع المستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)، مما يؤكد على قبول فرضية العدم الذي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة و رفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3-6- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ :

تظهر العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة إذا كان معامل حد تصحيح الخطأ المبطل لفترة زمنية واحدة سالبا و معنويا(اقل من 5%). فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. فمن خلال الجدول أسفله نجد أن قيمة معلمة حد الخطأ سالبة (-0.312055)، و معنوية (0.0001)، حيث تشير إلى انه عندما ينحرف معدل النمو الاقتصادي في الفترة $t-1$ ، يمكن تعديل الاختلال الحاصل بين الأجلين بنسبة 31.20% في الفترة t.

أما عن أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، فهو يظهر بقيم موجبة ضعيفة و معنوية في حدود 10%.

الجدول رقم 7 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)*	-0.312055	0.110605	-2.821344	0.0080
DFISC**	0.006598	0.003370	1.957766	0.0588
DBUDGET(-1)	-0.003607	0.104736	-0.034441	0.9727
INVEST**	-0.118457	0.087439	-1.354742	0.1847
EXCHRATE(-1)	0.897108	0.460347	1.948765	0.0599
INF(-1)	-0.006157	0.019531	-0.315249	0.7546
C	1.986186	2.298741	0.864032	0.3938
D(DBUDGET)	0.314464	0.139188	2.259275	0.0306
D(EXCHRATE)	1.949569	0.413399	4.715954	0.0000
D(INF)	-0.083718	0.029613	-2.827093	0.0079
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.312055	0.074214	-4.204812	0.0001
D(DBUDGET)	0.314464	0.097147	3.236986	0.0025
D(EXCHRATE)	1.949569	0.336502	5.793636	0.0000
D(INF)	-0.083718	0.025093	-3.336348	0.0019

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews13.

3-7- تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال الجدول رقم 8، تظهر العلاقة طويلة الأجل لأثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي بقيمة موجبة و معنوية في حدود 10%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0507 و هي اكبر من مستوى المعنوية 5% و اقل من مستوى المعنوية

10%، أين نرفض الفرضية العدمية و التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، و نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

أما متغيرات التحكم، نجد أن النفقات العمومية بفترة إبطاء واحدة و الاستثمار لهما أثر سلبي لكن غير معنوي، في حين أن معدل سعر الصرف بتأخر لفترة واحدة، له أثر موجب و معنوي عند مستوى المعنوية (أقل من 5%) مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي، في حين أن التضخم بفترة إبطاء واحدة له أثر سلبي لكن غير معنوي.

الجدول رقم 8 : تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

$$CE = GDP(-1) - (0.021143 * DFISC - 0.011560 * DBUDGET(-1) - 0.379604 * INVEST + 2.874844 * EXCHRATE(-1) - 0.019731 * INF(-1) + 6.364867)$$

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFISC	0.021143	0.010469	2.019710	0.0507
DBUDGET(-1)	-0.011560	0.337175	-0.034284	0.9728
INVEST	-0.379604	0.247937	-1.531051	0.1343
EXCHRATE(-1)	2.874844	0.730354	3.936235	0.0004
INF(-1)	-0.019731	0.060162	-0.327956	0.7448
C	6.364867	7.786562	0.817417	0.4189

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية طويلة الأجل بين النفقات الجبائية و معدل النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في قيمة النفقات الجبائية بنقطة واحدة (المرونة) يؤدي إلى تغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.02 نقطة، وهو أثر ضعيف مقارنة بقيمة الإيرادات التي تخلت عنها الدولة طمعا في الحصول على معدلات نمو ايجابية مهمة مستقبلا.

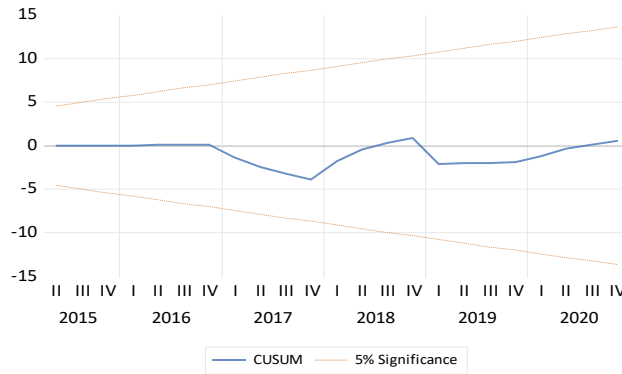
3-8- اختبار الاستقرار الهيكلي (السكون) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

إن معرفة مدى سكون نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يقتضي التأكد من أن بيانات الدراسة لا تحتوي على أية تغييرات هيكلية، وان المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل.

يستخدم اختبارين من أجل التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج ألا وهما، اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (cusum of squares)، و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (cusum of squares). حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعلمات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا و فقط إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، و عندها يمكن قبول فرضية عدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة قصيرة الأجل و طويلة الأجل مستقرة وساكنة.

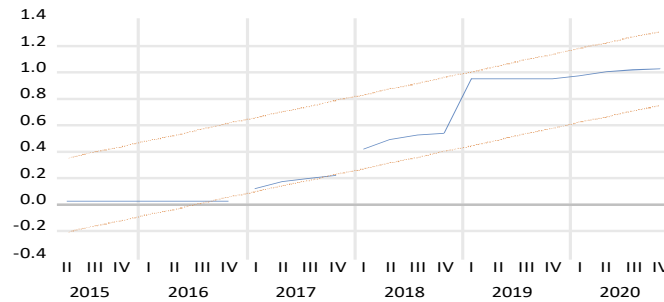
فانطلاقا من الشكلين رقم 3 و 4، يتضح أن المعلمات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة؛ حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين بداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم 3: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cusum):



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews13

الشكل رقم 4: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of squares):



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews13

3-9 - اختبار السببية في الأجل القصير (سببية غرنجر Granger Causality Tests)

من خلال مخرجات اختبار سببية غرنجر المبينة في الجدول أسفله، نلاحظ أن احتمالية فرضية العدم القائلة بأن النفقات الجبائية لا تسبب النمو الاقتصادي أكبر من 5%، مما يؤكد هذه الفرضية ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن النفقات الجبائية تسبب النمو الاقتصادي. في حين أن الفرضية العدمية التي تقول أن النمو الاقتصادي لا تسبب النفقات الجبائية، فاحتماليتها أكبر من 5% مما يؤكد هذه الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن النمو الاقتصادي يسبب النفقات الجبائية. وعليه وجدنا أنه لا توجد علاقة سببية بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في المدى القصير. أما عن باقي المتغيرات فقد أظهرت النتائج على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من النفقات العمومية و الاستثمار نحو النمو الاقتصادي، في حين أن كل من سعر الصرف والتضخم ليس لديهما علاقة سببية بالمتغير التابع.

الجدول رقم 9: اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/30/23 Time: 18:15
Sample: 2010Q1 2020Q4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DFISC does not Granger Cause GDP	42	0.80240	0.4559
GDP does not Granger Cause DFISC		0.09772	0.9071
DBUDGET does not Granger Cause GDP	42	3.56575	0.0384
GDP does not Granger Cause DBUDGET		0.08760	0.9163
INVEST does not Granger Cause GDP	42	3.36969	0.0452
GDP does not Granger Cause INVEST		0.66329	0.5212
EXCHRATE does not Granger Cause GDP	42	0.10421	0.9013
GDP does not Granger Cause EXCHRATE		2.35084	0.1094
INF does not Granger Cause GDP	42	1.26779	0.2934
GDP does not Granger Cause INF		0.24364	0.7850
DBUDGET does not Granger Cause DFISC	42	0.32659	0.7234
DFISC does not Granger Cause DBUDGET		0.35450	0.7039
INVEST does not Granger Cause DFISC	42	0.05117	0.9502
DFISC does not Granger Cause INVEST		0.12583	0.8821
EXCHRATE does not Granger Cause DFISC	42	0.26111	0.7716
DFISC does not Granger Cause EXCHRATE		0.02050	0.9797
INF does not Granger Cause DFISC	42	1.36711	0.2674
DFISC does not Granger Cause INF		0.08064	0.9227
INVEST does not Granger Cause DBUDGET	42	0.77099	0.4698
DBUDGET does not Granger Cause INVEST		0.14944	0.8617
EXCHRATE does not Granger Cause DBUDGET	42	0.09715	0.9077
DBUDGET does not Granger Cause EXCHRATE		0.82762	0.4450
INF does not Granger Cause DBUDGET	42	0.16737	0.8465
DBUDGET does not Granger Cause INF		0.46731	0.6303
EXCHRATE does not Granger Cause INVEST	42	0.89976	0.4154
INVEST does not Granger Cause EXCHRATE		1.54942	0.2258
INF does not Granger Cause INVEST	42	1.31186	0.2816
INVEST does not Granger Cause INF		0.66683	0.5194
INF does not Granger Cause EXCHRATE	42	0.72188	0.4926
EXCHRATE does not Granger Cause INF		0.21564	0.8070

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews13

4-النتائج

خلصت دراسة العلاقة بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، إلى ما يلي:

1-تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج كانت ضمن نموذج قياسي مقبول من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، حيث أن جميع الاختبارات الخاصة بالجودة والتشخيص، واختبارات الاستقرار الهيكلي، فقد كانت ضمن ما تمليه أدبيات الدراسات القياسية

لقبول نموذج اقتصادي قياسي، بخلاف التوزيع غير طبيعي للبواقي أين تم تجاهله بحكم أن أدبيات الدراسة تؤكد على عدم وجود اثر له عندما تكون العينة اكبر من 30 عينة.

2- أظهر نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة موجبة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، فهو يظهر بقيم موجبة ضعيفة ومعنوية في حدود 10% .

3- أظهر اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل لأثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي بقيمة موجبة ومعنوية في حدود 10%، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى، و يتوافق مع النظرية الاقتصادية، و يساير أغلب السياسات الحكومية التي تسعى إلى بعث النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات و الامتيازات الجبائية المختلفة الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين. إلا أن هذا الأثر يعتبر ضعيفا مقارنة مع حجم النفقات الجبائية، مما يعزز ضرورة ترشيد هذه النفقات وتوجيهها إلى مشاريع مدروسة من ناحية الجدوى الاقتصادية و محروسة من التلاعبات والتجاوزات التي تنجم من قبل بعض المستفيدين منها.

4- أظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر إلى عدم وجود علاقة سببية بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي، وهو ما ينفي الفرضية الثانية، و يتوافق مع المعطيات الاقتصادية لدولة الجزائر.

حيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن يعزى إلى متغيرات أخرى على غرار النفقات العمومية والاستثمار، أين تأخذ الجبائية البترولية حصة كبيرة في تغطية النفقات العمومية لاسيما تلك المتعلقة بالتجهيز والاستثمار.

في الختام، ما يمكن استخلاصه من الدراسة، أن الجزائر قطعت أشواط كبيرة في دعم المؤسسات والأفراد أصحاب الأفكار المبدعة، من خلال مختلف آليات الدعم الحكومي، وأشكال المرافقة من حاضنات و مشاتل، وكذا التحفيز على إنشاء مؤسسات ناشئة؛ لاسيما استهداف النخبة من الطلبة من خلال القرار الوزاري 1275 حول شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع؛ متنازلة عن إيرادات مهمة لفائدة هذه الفئة في شكل امتيازات و تفضيلات يصطلح عليها نفقات جبائية، وذلك بعد قناعتها بأهمية إدراج هذه النفقات الجبائية ضمن أدوات السياسة المالية، أملا في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

المشكل الوحيد، والذي من المفروض استدراكه في القوانين المالية القادمة، هو تحرير تقرير مفصل عن النفقات الجبائية، يرفق مع مشاريع قوانين المالية السنوية، و يعرض على البرلمان من أجل إضفاء نوع من الشفافية و إرساء مبدأ الحوكمة، لتكون هناك دراسة نقدية تقويمية لهذه النفقات يمكن من خلالها تصويب الأخطاء و استدراك النقائص للظفر بمخرجات ايجابية مهمة مستقبلا.

الإحالات والمراجع :

1-christopher, h., & mario, m. (2019). *comment utiliser les rapports sur les dépenses fiscales dans la gestion des finances publiques*. fonds monétaire international.

2-Eric J, T. (2000). Tax Cuts or Spending—Does it Make a Difference? *National Tax Journal* , 53 (3), 361-371.

3-Erick, O. (2023). Effects of Tax Incentives and Subsidies on Economic Growth in Developing Economies. *International Journal of Research and Innovation in Social Science* , 7 (7), 567-581.

4-Fernando Silva, L., Nathalia Thais Costa, R., Ângela Cristina dos Santos, C., & Nilton Marques, O. (2021). The effects of tax incentives on job and income generation in the State of Maranhão. *Revista de Investigación, Desarrollo e Innovación* , 11 (02).

5-Flurim, A., Agustín, R., & Christian, v. H. (2022). *THE GLOBAL TAX EXPENDITURES DATABASE (GTED)*. Deutsches Institut für.

- 6-Hania, K., & Victor, S. (2020). *Evaluating the Costs and Benefits of Corporate Tax Incentives*. The World Bank Group.
- 7-Ivana, D., & Darko, M. (2017). Tax incentives as a factor of economic growth. *The International Institute for Development Studies* .
- 8-Justin, T. (2014, January). Reforming Tax Expenditures in Italy: What, Why, and How? . *IMF Working Paper* . International Monetary Fund.
- 9-Kevin, F. (2002). *Tax Incentives in Cambodia, Lao PDR, and Vietnam*. International Monetary Fund.
- 10-Meredith A, M. (2017). Tax Incentives: To Use or Not To Use? *Unleashing Growth and Strengthening Resilience in the Caribbean* , 101-123. International Monetary Fund.
- 11-Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (1999,2001). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach. *Journal of Applied Econometrics* , 289–326.
- 12-Sebastian, B., Ms. Dora, B., Brian, E., & Jan, L. (2022). *How to Evaluate Tax Expenditures*. International Monetary Fund.
- 13-United Nations, & CIAT. (2018). *DESIGN AND ASSESSMENT OF TAX INCENTIVES IN DEVELOPING COUNTRIES*. United Nations 2018.
- 14-المرسي السيد حجازي. (2001). *النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق*. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 15-نجيم بن منصور. (23-24 نوفمبر، 2022). *اثر الدعم الجبائي على الحصيلة الضريبية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2010-2020*. ملتقى دولي حول استراتيجيات و آليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية و مقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع ، آفاق وتجارب دولية . جامعة وهران2.
- 16-المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2023.